

ستار حديدي لِن يسقط في أوكرانيا(*)

إيوجين تشاوزوفسكي

باحث في قضايا الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية المتعلقة
بالاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا وأمريكا اللاتينية - مؤسسة ستراتفور.

مثَّلت ألمانيا المحور الرمزي لحالة المراوحة التي سادت بين السوفييات والغرب طوال الحرب الباردة، وهي الدولة التي قُسمت، كما قُسمت أوروبا بأسرها، بالستار الحديدي السيئ الصيت. لكن يبرز اليوم في أوكرانيا محورٌ جديد في المنافسة بين الشرق والغرب، مقسماً البلاد على نحو ربّما لن يقلّ عمره عن عمر تقسيم ألمانيا الذي استمرّ عقوداً.

تصادف في هذا الأسبوع الذكرى السنوية الثانية لثورة الكرامة التي أطاحت الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش، وهزّت أركان البلاد ودفعت بالعلاقات بين روسيا والغرب إلى أدنى مستوى لها منذ نهاية الحرب الباردة. قدّ تغيّر الكثير منذ ذلك الحين، إذ تشكّلت حكومة موالية للغرب في كييف، وضمت روسيا شبه جزيرة القرم، وتحولّ تمرّد شرق البلاد إلى حرب شاملة. وفي هذه الأثناء، فرضت الولايات المتحدة والغرب عقوبات على روسيا. وردّت موسكو بفرض عقوبات مضادة على الغرب. وتباطأ النشاط الاقتصادي بين أوكرانيا وروسيا إلى أن توقّف تماماً.

يتزامن دخول النزاع الأوكراني سنته الثالثة مع سلسلة جلسات تفاوضية ترمي إلى وقف الأعمال العدائية. وعلى مستويات رفيعة، يُجري مسؤولون مباحثات في النورماندي لمعالجة النواحي السياسية للنزاع، بينما تُجرى مناقشات على المستوى التكتيكي في مينسك للانتهاء من تفاصيل وقف لإطلاق النار. كما تُعقد جلسات ثنائية لا حصر لها بموازة هذين المسارين. تُجدّد هذه المحادثات الأمل من حين لآخر بإمكان التوصل إلى اتفاق دائم. لكن حقيقة الوضع أنّ أزمة أوكرانيا ليست اشتباكاً قصير الأمد يمكن وقفه بمفاوضات إضافية بسيطة، بل هو صراع متأصل تكمن جذوره في الوضع الجيوسياسي، ويمتدّ عمره عدّة قرون، ويرجّح أن يستمرّ بصورة أو بأخرى سنين عديدة قادمة. ولا غنى عن فهم دور أوكرانيا في المنافسة بين روسيا والغرب لتصور مآلات أوروبا في المستقبل.

(*) في الأصل نشر هذا التقرير بالإنكليزية تحت عنوان: Eugene Chausovsky, «A Softer Iron Curtain Falls in Ukraine», Starfor (23 February 2016), <<https://www.stratfor.com/sample/weekly/softer-iron-curtain-falls-ukraine>>.

أوكرانيا: مقسمة بين الشرق والغرب

لطالما كانت أوكرانيا دولة تتجاوزها الأطراف. باحتلال البلاد موقعاً استراتيجياً في السهول المفتوحة في شرق أوروبا، يمكن إرجاع انقساماتها إلى قوى وإمبراطوريات كثيرة سعت لوضع اليد على أجزاء من أراضيها. كانت أوكرانيا تابعة في بادئ الأمر لكيفان روس، وهي دولة سلافية شرقية ظهرت في العصور الوسطى، توسّطتها مدينة كييف وشملت روسيا التي نعرفها اليوم وبيلاروسيا وأوكرانيا. لكنّ المملكة ما لبثت أن انحلت وسقطت آخر الأمر في يد المغول في القرن الثالث عشر، لينتقل مركز القوة السلافية الشرقية إلى موسكو، ويخفت بريق كييف والأراضي التي تشكل أوكرانيا اليوم.

لكنّ أوكرانيا لم تُترك وشأنها مدّة طويلة. ففي الشرق، سيطرت روسيا القيصرية على أجزاء من أوكرانيا، بينما سيطر الكومنولث البولندي الليتواني على أجزاء في الغرب، وناور الطرفان لكسب المزيد. وبمرور الوقت، تمكّنت الإمبراطورية الروسية من رفع يد الكومنولث عن أوكرانيا إلى أن أزال تقسيم الكومنولث المتكرّر البلاد جملة واحدة. وبعد ذلك، تقاسمت الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية النمساوية الهنغارية في الغرب البلاد إلى حين انهيار الاثنين في أثناء الحرب العالمية الأولى. وبعد استقلال لم يدم طويلاً، أعيد تقسيم أوكرانيا من جديد، لكن بين الاتحاد السوفياتي وبولندا المستقلة حديثاً. ثمّ احتلت ألمانيا النازية أوكرانيا في الحرب العالمية الثانية، ليعاد دمجها بعد ذلك في الاتحاد السوفياتي إلى حين انهياره في سنة ١٩٩١.

يتبيّن إذاً أنّ أوكرانيا بقيت ساحة منافسة بين روسيا والقوى الغربية طوال تاريخها تقريباً، وهذا واقع لم يتغيّر بعد أن نالت البلاد استقلالها في سنة ١٩٩١. ومع أنّه لم يعد للقوى الخارجية سيطرة مباشرة على أوكرانيا، لا تزال البلاد تتأثر بها وتتجاوزها روسيا من ناحية، وأوروبا والولايات المتحدة من ناحية أخرى. لذلك يتناغم التوجّه السياسي للبلاد بصورة أو بأخرى مع حدودها التاريخية، فالمناطق الواقعة غرب أوكرانيا ووسطها تميل إلى أوروبا، بينما تميل المناطق الشرقية والجنوبية إلى روسيا. وما من مرّة أُجريت فيها انتخابات رئيضية إلّا وعكست هذه الميول. الأحزاب الموالية للغرب تنافس منذ زمن طويل الأحزاب الموالية لروسيا على السيطرة على الحكومة، وهو ما أدّى إلى تحولات تامّة مفاجئة في السياسة الخارجية الأوكرانية. مثال ذلك، وضعت الثورة البرتقالية البلاد على مسار موالٍ للغرب في سنة ٢٠٠٤، بينما قرّبها الانتصار الانتخابي الذي حقّقه يانوكوفيتش في سنة ٢٠١٠ من موسكو.

رؤى متضاربة لمستقبل أوكرانيا

يتبنّى شعب أوكرانيا أفكاراً مختلفة حيال التوجه والسياسات الخارجية التي يجدر بكيف اعتمادها، وكذلك حال روسيا والغرب. إنّ ثورة الكرامة التي أفضت إلى المراجعة الحالية في أوكرانيا ليست مجرد انعكاس للاستقطاب في البلاد، بل هي ثمرة تنافس أيضاً بين الأولويات الجيوسياسية المتضاربة للطرفين، إذ يتعيّن على روسيا المحافظة على حاجز وقائي بموازاة أطرافها، ولا سيما جهة أوكرانيا، لتشعر بالأمن وتبسط نفوذها، ويتعيّن على الولايات المتحدة وأوروبا الحؤول دون

صعود روسيا كقوة إقليمية في أوراسيا. ومع تجلّي هذه الأولويات المتضاربة في ثورة الكرامة عبر عدة سنين، فقد هُيئت الأرض ما إن أصبحت أوكرانيا دولة مستقلة.

حققت روسيا هدفها مع انتصار يانوكوفيتش في الانتخابات الرئاسية. بهزيمة الحكومة البرتقالية، أزيل تهديد دولة متحالفة مع أوروبا والناثو على أعتاب روسيا، وهو ما منح موسكو جداراً واقياً هي في أمس الحاجة إليه أمام الغرب. بل إن الكرملين زاد وضعه تحسناً بتوقيع مجموعة اتفاقيات استراتيجية مع يانوكوفيتش؛ ولم يكتف هذا الأخير بحظر عضوية أوكرانيا في الناثو، بل مدّد اتفاقية استئجار أسطول البحر الأسود الروسي للقرم خمسة وعشرين سنة في مقابل الحصول على غاز طبيعي بسعر مخفّض.

غير أنّ تلك التطوّرات تعارضت مع أولويات الغرب، كونها مكّنت روسيا من الصعود كقوة إقليمية مع ما يعنيه ذلك من إمكان هيمنتها على محيطها السوفيياتي السابق والمناطق التي وراءه. وبذلك لم تعد أوكرانيا موالية لروسيا وحسب، بل عزّزت نفوذ روسيا الاقتصادي والعسكري في أجزاء أخرى في المنطقة بتأسيس الاتحاد الجمركي وتحسين منظّمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي تكتّل عسكري مناوئ للناثو. وقد تحسّس الاتحاد الأوروبي نذر الخطر وهو يراقب روسيا وقد أصبحت أكثر إقداماً في الخاصرة الشرقية للقارة الأوروبية.

لذلك بات لزاماً على الولايات المتحدة وعلى دول أوروبية معيّنة لجُم الصعود الروسي. وكانت أوكرانيا السبيل الأنجع لذلك. إنّ سمعة يانوكوفيتش كتابع للكرملين لم تمنعه من التعامل مع كل من روسيا والغرب كوسيلة لانتزاع تنازلات من الطرفين (قام بذلك بالتفاوض على اتفاقيات شراكة وتجارة حرّة مع الاتحاد الأوروبي وإبرام اتفاقيات حول مساعدات مالية وإمدادات الطاقة مع موسكو في الوقت عينه). هذه الموازنة، إضافة إلى الانقسامات السياسية العميقة بين السكّان الموالين لأوروبا والسكّان الموالين لروسيا، منحت الغرب المدخل الذي يحتاج إليه لإضعاف وضع روسيا في أوكرانيا.

تأزّمت الأوضاع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حين علّق يانوكوفيتش المفاوضات التي كانت كيف تجريها للتوصل إلى اتفاقيات الشراكة والتجارة الحرّة مع الاتحاد الأوروبي استجابة للضغوط الروسية المتعاضمة. أطلقت خطوته هذه شرارة تظاهرات موالية لأوروبا في كييف وهو ما أدّى إلى إطاحته بعد ثلاثة شهور. لا ريب أنّ الاحتجاجات، التي عُرفت بثورة الكرامة، تلقّت دعماً قوياً على مستوى القاعدة، لكنها حظيت بتشجيع كبير أيضاً من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعندما حلّت حكومة موالية للغرب محلّ إدارة يانوكوفيتش في كييف، حقّق الغرب أولويته في أوكرانيا.

لكنّ روسيا خسرت في الوقت عينه حيّزها الوقائي الاستراتيجي وبدأت بالبحث عن طرق لاستعادته بإضعاف الحكومة الأوكرانية الجديدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ضمّت شبه جزيرة القرم التي كانت منذ زمن بعيد أهم المناطق الموالية لروسيا في أوكرانيا. وساندت موسكو أيضاً تمرداً موالياً لها ومناوئاً للغرب شرق أوكرانيا، مستخدمة تكتيكات مشابهة لتلك التي استُخدمت في ثورة الكرامة، وعلى التحديد تنظيم احتجاجات متواصلة واقتحام المباني الحكومية في المدن الكبيرة.

غير أنَّ الثورة تضمّنت مكوّنًا إضافيًا وهو أنَّ بعض المحتجّين حملوا السلاح، وفي صفوفهم بعض الجنود الروس المموّهين.

أرادت روسيا استغلال الاحتجاجات المسلّحة واحتلال المباني لحمل الحكومة الجديدة في كييف على التزام الحياد، وبالتالي إعادة حيّزها الوقائي. لكن عندما اختارت كييف استخدام القوة المسلّحة لسحق التظاهرات في نيسان/أبريل ٢٠١٤، اندلعت معارك في شرق أوكرانيا وهو ما زاد من اقتراب كييف من الغرب وابتعادها من موسكو وأوصلنا إلى المراوحة الحالية العنيفة بين الطرفين.

الأولوية الجيوسياسية لروسيا مهدّدة حالياً، لأنّ الولايات المتّحدة لجمت بفاعلية صعود روسيا كقوة إقليمية وقوّضت نفوذها في أوكرانيا. والولايات المتّحدة وأوروبا تساندان الحكومة الأوكرانية الموالية للغرب بتوقيع اتفاقيات اقتصادية معها ودعمها أمنياً وسياسياً. لكن ما دامت أوكرانيا ماثلة نحو الغرب، يمكن توقّع أن تبذل روسيا كلّ ما في وسعها، بدءاً بمؤازرة المتمرّدين في الشرق ومروراً بفرض قيود اقتصادية وانتهاءً باستغلال الانقسامات السياسية والاجتماعية في أوكرانيا، لإضعاف الحكومة في كييف.

استمرار حالة الجمود

لهذه الأسباب يصعب إلى حدّ بعيد التفاوض على إنهاء النزاع في أوكرانيا على الرغم من كثافة المحادثات الجارية بين أصحاب المصلحة. وإلى جانب اشتداد الاستقطاب في أوكرانيا بعد استقلالها، عمّقت روسيا والغرب على السواء تلك الانقسامات سعياً لكسب مزية استراتيجية وتحقيق أولوياتهما الجيوسياسية الخاصة.

النزاع الدائر في أوكرانيا حالياً ليس الأوّل، ولكنّه أحدث جولة لنزاع تدور رحاه منذ قرون. لا نقصد بذلك القول إنّ المحادثات ستكون عقيمة أو أنّ روسيا والغرب وأوكرانيا ستخفق في التوصل إلى تفاهم حول نواح معيّنة للأزمة. في الواقع، من شأن التطوّرات الجارية في مناطق أخرى في العالم، مثل تردي الاقتصاد الروسي وتورّط موسكو في الحرب الأهلية السورية، أن تعطي محادثات السلام دفعة إلى الأمام. لكنّ أي تقدّم ملموس سيكون ضمن إطار الدوافع الأوسع نطاقاً للأطراف المعنية.

في النهاية، لا ريب أنّ روسيا ستسعى لإضعاف أيّ حكومة أوكرانية تميل إلى الغرب وتحظى بمساندته، وهو ما ستفعله الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي حيال كلّ ما يهدّد بتحوّل أوكرانيا إلى دولة تدور في فلك روسيا. إنّ طريقة التنافس وشدّته ستتغيّر بمرور الوقت بالتأكيد، لكن بالنظر إلى كون عمر التنافس على أوراسيا بين روسيا والغرب بعمر أوكرانيا كدولة، القضية ليست في إمكان استمرار السجال، ولكن في كيفية استمراره □